القوة العراقية في اتفاقية «عدم الاعتداء» السعودية ـ العراقية، التي وقّعها البلدان بعد وقف الحرب مباشرة، علماً بأن البلدين ملتزمان باتفاقية دفاع مشترك في اطار جامعة الدول العربية). هذه الحملة اتخذت لها محورين: تقليص قيمة العائد الاقتصادي العراقي من النفط عبر اغراق السوق بهذه المادة الاستراتيجية، وتقييد عملية تطوير القوة العراقية التي هي جزء من نتائج نشاط المؤسسات التي خلّفتها الحرب. ولم يعط العراق أي فرصة لتقديم صورته لنفسه التي يفكّر في بنائها، وصوغها بعد الحرب، بل عومل العراق على أساس الصورة التي تصوّرتها الادارة الاميركية، وحلفاؤها، ووكلاؤها، في المنطقة لهذا البلد. وباعتبار ان صورة هذا البلد سلبية لدى الغرب، فقد عومل سلباً وبشكل استفزازي (قصة مطاردة المدفع العراقي العملاق في عواصم الغرب تكاد تشبه أفلام جيمس بوند دون مبالغة). ويبدو ان دولة الكويت أوكل اليها دور «الصبي» الذي عليه التحرّش بالعراق واستفزازه لـ «توريطه» في ما صار يعرف، لاحقاً، بأزمة الخليج.

ويبدو ان التصوّر الاميركي لردّ فعل العراق على استفزازات الكويت لن يصل الى حدّ احتلالها، بل سيتوقف عند حدودها على شكل تحشدات عسكرية (كما فعل عبدالكريم قاسم في الستينات)، بحيث يشكّل ردّ الفعل العراقي هذا سبباً لنشر قوات اميركية «رادعة» في كامل منطقة الخليج بحدود البنية اللوجستية المعدّة في تلك المنطقة لاستقبال مثل هذه القوات. الّا ان ردّ الفعل العراقي جاء مختلفاً عن هذا التصوّر، فاحتل الكويت واضعاً يده على ٢٠ بالمئة من احتياطي النفط العالمي، ومهدّداً السعودية التي تختزن نصف احتياطي العالم النفطي، معلناً بذلك الحرب؛ فارتبك «الفيل الاميركي»؛ اذ ان حسابات «قوة الردع» تختلف عن حسابات «قوة الحرب»، ممّا ألجأ الادارة الاميركية الى الامم المتحدة لتشغيل «السلطة» الدولية في مواجهة «تهديد» دولي، وهو ما مثّل الخطوة الاولى، كتنازل اميركي لصالح العالم على حساب قيمتها الامبراطورية، ممّا سمح بحضور عسكري رمزي للحلفاء والوكلاء الاميركيين في منطقة الخليج، على شكل «تظاهرة» ائتلاف هشّ «مربك» لعمل عسكري ضد العراق أكثر منه عملاً مساعداً. وقد صعّدت ردود الافعال الميدانية الاهداف السياسية لكلا الطرفين الرئيسين. ففي حين كانت مطالب العراق محصورة، في بداية الاحداث، بمطالب عراقية محدّدة تجاه الكويت، ارتقت، منذ ١٢/٨/١٩٩٠ (مبادرة صدام حسين)، الى أهداف اقليمية تشمل كامل منطقة الشرق الاوسط، مشحونة بتراث فكري / تحريضي عربي ـ اسلامي قابل للتشغيل بوجهيه، القومي والديني، ممّا يهدّد بتفجير كامل المنطقة في وجه الغزو الاميركي لها، الذي من نتائجه ـ لو حصل ـ خسارة الولايات المتحدة الاميركية لكل وكلائها في المنطقة، الذين ساهموا معها في ترتيب وضع هذا الجزء الحسّاس من العالم في خدمة هيمنتها. عدا ذلك، فان الحديث، بحدّ ذاته، لفت الانتباه لدى أبناء المنطقة والآخرين الى «الكمون» الذي تختزنه، وقدرته على الفعل، وقابليته للتشغيل والامكانات التي يوفّرها للمنطقة، للعب دور كوني وتوظيفه في خدمة مصالح شعوبها وأهدافها، كجزء فاعل في الاسرة الدولية، وليس ككمّ مهمل يتكفّل «الدركي» الاسرائيلي بتطويعه.

وعلى هذا، فان الحدث ـ الأزمة، حسب منطقنا السابق، كشف، حتى الآن، عمّا يلي:

١ ـ حدود، ومحدودية، استخدام قدرة الامبراطورية الاميركية العسكرية. فالعراق ليس بنما؛ وصدام حسين ليس نورييغا؛ والعالم لا يأتمر بأمر الولايات المتحدة الاميركية.

٢ ـ طاقة وقدرة بعض الدول غير العظمى على ممارسة دور في السياسة الكونية، حده الأدنى «خربطة» المعادلات التي ترسمها عواصم القرار الكوني.